تخليد عدائه لنا » ، وكذلك كشف حقيقة الموقف العربي ومعرفة « اذا كانوا مستعدين للموافقة على وجود دولة يهودية في ارض اسرائيل والعيش معها بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها » (المصدر نفسه) .

ويبدو ان احد العوامل الرئيسية الكامنة وراء بروز هذه الاراء الداعية الى عقد مؤتمر جنيف وتعددها ، بدلا من اتباع طريق التسوية الجزئية ، ناجم عن الانباء القائلة بأن المرحلة المقبلة من أي تسوية جزئية بين اسرائيل ومصر ، او بين اسرائيل واي من الدول العربية ، وحتى اذا نجحت تماما ، ليست الا خطوة على طريق جنيف ، حيث يفترض ان يتوجه الاطراف بعد ذلك الى هناك . « واذا كان الامر كذلك — فما فائدة التسوية الجزئية ؟ لماذا لا نذهب حالا الى جنيف ؟... يبدو ان كل مسألة التسوية الجزئية ليست الا مضيعة للوقت ... [اذ] قبل الذهاب للحديث عن سلام وانسحاب شبه شامل ، يتجادلون حول الممرات او ابو رديس او هذا الشرط او ذلك بشأن انهاء حالة الحرب » (ماتي غولان — هآرتس ، ١٤/ ٧٥/٢) .

وخلال النقاش حول المرحلة المقبلة من التسوية الجزئية ، طرحت ايضا مسألة الضمانات التي قد تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل ، لحملها على الموافقة على الانسحاب من مناطق معينة او تغيير موقفها ، هنا او هناك . غير ان معظم الاراء اتجهت الى رفض فكرة الضمانات ، داعية الى التمسك باتفاقيات مباشرة مع العرب . « ان ضمانات الولايات المتحدة ، رغم ضرورتها لحمل اسرائيل على الانسحاب ، لا يمكن ان تكون بحد ذاتها ركيزة كافية . ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تضمن تصرفات العرب ، بينما سيطلب ذلك من اسرائيل . وفي عالمنا غير المستقر قد يؤدي النفط او المشاكل الاوروبية او اية مشاكل أخرى في مجال السياسة الخارجية او الداخلية ، الى ابعاد الولايات المتحدة عن تعهداتها لاسرائيل. ربما تكون هناك حاجة لضمانات امنية واضحة من قبل الولايات المتحدة — ولكن هذه بحد ذاتها ليست شرطا كافيا لانسحاب اسرائيل » (عاموس بيرلموتر — معاريف ، ٧٥/٢/٧) . وظهر ان هناك اكثر من كاتب او معلق يؤيد هذا الرأي (اريئيل غيناى — يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/٧ ، جرشوم شوكن — هآرتس ، ٧٥/٢/٧ وبنيامين اكتسين — يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/١٢) .

الخلافات تشل حكومة رابين

في الوقت الذي تدور فيه المفاوضات حول التسوية الجزئية ، يستمر الحديث عن خلافات وانقسام في الرأي داخل الحكومة الاسرائيلية تكاد تشلها وتمنعها عن اتخاذ اي قرار حاسم بشأن تسوية جزئية من جهة او عقد مؤتمر جنيف من جهة أخرى . « ان الانكار لا يفيد . الحقيقة ان هناك فروقا واضحة بين موقفي رابين وبيريس . فرئيس الحكومة لا زال مؤمنا بامكان اتفاق جزئي اخر ضمن اطار « خطوة بعد اخرى » ، ولا زال متمسكا باعتقاده بان لاسرائيل ما ستربحه خلال الوقت الذي سيمر بين مرحلة واخرى . وفي مقابل ذلك يفقد وزير الدفاع تدريجيا الامال التي علقتها الحكومة على صيغة التسوية الجزئية الاخرى ، وكذلك [يفقد] صبره مما يبدو كامكانية ضئيلة في الحصول على تنازلات حقيقية من مصر ، مقابل انسحاب اخر من سيناء » (جدعون ساميط — هآرتس ، ٧٥/٢/٦) . وقد اكد وزير المواصلات الاسرائيلي ، جاد يعقوبي ، زميل بيريس في الكتلة والرأي ذلك ، بقوله (في مقال له في معاريف ، ٧٥/٢/١١) « ان التنازل عن مصدر مستقل يزود اسرائيل باساس طاقتها النفطية ، او الدفاع عن سيناء من خلال اقل جهد عسكري ممكن ، اي [التنازل] عن ممري المتلا والجدي ... لا يمكن ان يتم مقابل كسب وقت فقط » . واضاف يعقوبي « ان اي انسحاب في سيناء ... سيؤدي بالضرورة الى تطويل خط دفاعنا ، وتعريض اسرائيل لمخاطر واعباء امنية كثيرة للغاية ... ان هذا التطور قد يكون مختلفا اذا تم هذا الانسحاب في اطار تغيير جوهري في علاقات الدول — اي اذا خلق واقعا سياسيا جديدا ومختلفا ، واقعا يشكل مرحلة نحو السلام » (المصدر نفسه) .

وليست هذه هي الاسباب الوحيدة وراء الخلافات في وجهات النظر داخل الحكومة الاسرائيلية ، فهناك ايضا خلاف مواز حول نوايا